أحلام إسرائيل حيال غزة

أنطوان شلحت

كشف مصدر سياسي إسرائيلي رفيع، من حاشية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، خلال زيارة كان يقوم بها، في أغسطس/ آب 2019، لأوكرانيا، أن إسرائيل على استعداد لأن تتيح لسكان قطاع غزة الراغبين في الهجرة منه إمكان الطيران من أراضيها، في حال وجود دولةٍ توافق على استيعابهم. ووفقاً لتصريحاته، سعى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي إلى الدفع قدماً بخطة من هذا القبيل، في مقابل عدة دول عربية، وحازت الخطة تصديق نتنياهو، وجرى تداولها مرات في اجتماعات المجلس الوزاري المُصغّر للشؤون السياسية - الأمنية، وسارت في درب مُخطّط.. لكنها خابت في نهاية المطاف.

عُدّ هذا الكشف في حينه بمثابة دليل آخر على أن مخططات الترانسفير ملازمة لمشروع الصهيونية المفتوح، ولا سيما في ما يخصّ غزة. وسبقت الخطة في 2019 أخرى في 2016 عرضت فيها دولة الاحتلال على أهالي القطاع الهجرة عبر الأردن. وبالعودة إلى الوراء أكثر، نجد أن مثل تلك المخططات تواترت على نحو خاص إثر حرب 1967، في نطاق المناقشات المتعلقة بمستقبل أراضي الضفة الغربية وغزة. ويمكن أن نستعيد منها ما كانت صحيفة هآرتس قد كشفت النقاب عنه في أغسطس/ آب 2005، بعد تعتيم استمر عشرات الأعوام، بشأن مخططات وحملات إسرائيلية سرّية استهدفت، في الأعوام التالية لتلك الحرب، تفريغ قطاع غزة من سكانه الفلسطينيين، على الأقل اللاجئين منهم، ومحاولة توطينهم في سيناء ودول عربية مجاورة، وخصوصاً الأردن. غير أن تلك الخطط والحملات انتهت كلها، حسبما أكد غير مسؤول إسرائيلي رفيع سابق، ممن كان لهم ضلع مباشر فيها، إلى الفشل الذريع، و«تلاشي أحلام» زعماء الدولة في تلك الفترة، كليفي إشكول وموشيه دايان ويغئال ألون وغيرهم، بتحويل قطاع غزة «بعد تطهيره من العرب وتعبئته بالمستوطنين اليهود» إلى «ريفييرا الشواطئ الإسرائيلية» على البحر المتوسط. ووفقاً لتحقيق الصحيفة، فإن الحلم الذي راود جميع المسؤولين والجهات الرسمية في إسرائيل، هو أن يستفيقوا في الصباح ويجدوا قطاع غزة فارغاً من السكان الفلسطينيين. وقال الميجر جنرال احتياط، يتسحاق بونداك، الذي كان في 1967 ممثلاً لوزارة العمل الإسرائيلية في قطاع غزة، ولاحقاً الحاكم العسكري للقطاع وشمال سيناء، للصحيفة: «هناك من قرّر أنه يجب تفريغ قطاع غزة من سكانه...». ومع أنه لم يُشِر إلى هوية المسؤول أو الجهة الإسرائيلية الرسمية التي اتخذت هذا القرار، إلا أنه أكد أن «الذي اتخذ القرار اعتقد أنه إذا كانت حياة السكان صعبة وقاسية، وإذا لم تتوافر لهم لقمة عيش، فإنهم لن يتأخروا في الهرب والمغادرة (وشدّد على أنهم مع ذلك لم يغادروا)». وأُشير في التحقيق أيضاً إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، ليفي إشكول، صرّح، في اجتماع عقد في ديوانه بعد وقت قصير من الحرب، كما اقتبس ذلك المؤرخ توم سيغف في كتابه «1967»، قائلاً: «أؤيد مغادرة الجميع حتى لو ذهبوا إلى القمر»! وأوكلت مهمة تنفيذ فكرة خفض السكان في غزة إلى جهازين: الموساد، و«وحدة مهمات خاصة في الحكومة» عملت إلى جانب الحكم العسكري في قطاع غزة، وأنيطت بها مهمة ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين من القطاع إلى الأردن، وانتهجت طرقاً متعددة. ولفت تقرير «هآرتس» إلى أن أغلبية المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين السابقين الذين جرى التحدّث إليهم قللوا من أهمية (ومردود) نشاطات تلك الوحدة التي عملت بتكليف مباشر من وزير الدفاع وديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية. غير أن الجنرال المتقاعد شلومو غزيت، الذي شغل وقتئذٍ منصب المعاون الخاص لوزير الدفاع، رفض التحدّث عن نشاط «الوحدة السرية» في غزة، وقال إنه «يجب شنق من يتحدّث عن ذلك.. فإسرائيل ما زالت في صراع مع العالم العربي ومع الفلسطينيين». وعلى حدّ تعبيره، لم يحن الوقت بعد للحديث عمّا كان يحدث في قطاع غزة «نظراً إلى حساسية الأمر».

ما السبيل لتجاوز أزمة الحكم في تونس؟

خليل بن الدين

كأن الزمن توقف في تونس، لم تُغادر أزمة الحكومة محطتها الأولى بعدُ. أزمة انعكست على السير العادي لمؤسسات الدولة، وفاقمت التدهور الاقتصادي، وأرهقت ميزانية التونسيين. وأكمل فيروس كورونا مهمة التعطيل.

لا تقل أزمة السياسيين تصعيدا ولا توترا، فبإصرار شديد، يُرافع الرئيس التونسي قيس سعيّد للظفر بصلاحيات أكثر. في ذهنه رغبة في تغيير المنظومة السياسية بالكامل، يريد نظاما رئاسيا. يرفض الجلوس مع رئيس الحكومة هشام المشيشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، على الرغم من مناشدات عديدة، كما يرفض تنظيم حوار وطني إلا بشروطٍ بدت تعجيزية للمبادرين بالدعوة إلى الحوار. سعيّد، وفي مواصلة لمعركة الصلاحيات وتأويل الدستور، أكد خلال الاحتفال بعيد قوات الأمن الداخلي، وبلهجة حادة، أنه القائدُ الأعلى للقوات العسكرية، والقوات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، والجمارك. قال إنه «القائد الأعلى للقوات المسلحة، بكل أسلاكها». استدرك بالقول «لا أميل لأن أحتكر هذه القوات، ولكن النص واضح، ومن لم يتضح له سنة 2014 فليكن هذا واضحا منذ اليوم». فهل من حلول سحرية تُخرج تونس من عنق الزجاجة؟

يقترح بعضهم حصول توافق بين الرئيس سعيد ورئيس البرلمان الغنوشي على تشكيل حكومة جديدة، والاستغناء عن هشام المشيشي. يبدو هذا السيناريو مستبعدا مع عمق الهوة بين حركة النهضة وسعيّد، وكذلك مع تأكيد الحركة تمسكها بالمشيشي. ولكن هل يُشكل إبعادُ المشيشي من رئاسة الوزراء حلا للأزمة المعقدة التي تمر بها تونس، والتي تتجاوز مجرّد تسميته رئيسا للحكومة، ذلك أن الأزمة لا تتعلق بالأسماء، بقدر ما تتعلق بتنازع الصلاحيات بين رئيسي الجمهورية والحكومة، والتي تفسّرها كل جهة بطريقتها، في غياب وجود محكمةٍ دستوريةٍ مخول لها قراءة النصوص الدستورية وتفسيرها. في أول رد فعل له على تصريحات رئيس الجمهورية، وصف رئيس الحكومة هشام المشيشي، الذي يشغل كذلك منصب وزير الداخلية بالإنابة، ما جاء في خطاب الرئيس سعيد بأنه «خارج السياق، وليس هناك موجب للقراءات الفردية والشاذة للنص الدستوري». واعتبرت حركة النهضة ما جاء في كلمة الرئيس سعيد خرقا للدستور وقوانين البلاد وتعدّيا على النظام السياسي. وانتقد مجلس شورى الحركة، في بيانٍ له، ما سمّاه «تعطيل مصالح ودواليب الدولة». وقال إن على الرئيس «تجنّب كل ما من شأنه تقسيم التونسيين، أو اعتماد تأويلات فردية للدستور تعطّل مصالح الدولة والمجتمع». كما حذّر «من كل عمل فيه تراجع عن مكتسبات الثورة من حرية وديمقراطية».

تفعيل التعديل الوزاري، من دون موافقة رئيس الجمهورية، مُقترح آخر، لوّح به المشيشي، ويسعى مناصروه إلى توقيع عريضةٍ لإعفاء قيس سعيد من مهامه. قد يعمّق المقترحُ الأزمة أكثر من أن يحلّها، فإعفاءُ رئيس الجمهورية لن يتم إلا بشرط الخرق الجسيم للدستور، ومن خلال المحكمة الدستورية التي رفض الرئيس التصديق على مشروع قانون لتعديلها ورَدَّهُ مجدّدا إلى البرلمان.

تدوير الزوايا الحادة مهمةٌ صعبةٌ في الأزمة التونسية. فكرة أخرى تدور في أذهان مُقترحي الحلول، تنظيمُ انتخابات مبكرة. تلقى هذه الفرضية دعم الأحزاب التي أخفقت في انتخابات العام 2019، والأحزاب الصغيرة، لكنّها لا تروقُ لحركة النهضة، والأحزاب الممثلة حاليا في البرلمان. لأنها ببساطة، لا ترغب في دخول مغامرةٍ انتخابيةٍ قبل أوانها. يبقى في جراب السيناريوهات تفعيلُ التعديل الوزاري لحكومة المشيشي، وهو أمرٌ تدعَمُه حركة النهضة، ولكنه يقتضي أداء الوزراء اليمين الدستورية أمام طرفٍ آخر غير رئيس الجمهورية. يرفض قيس سعيد الأمرَ جملة وتفصيلا. لا تُقرُّه نصوص الدستور أيضا، والتي تُفرض وجوب أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية حصريا.

اعتبر رئيس الهيئة السياسية لحزب الأمل، المعارض، أحمد نجيب الشابي، أن الرئيس سعيد يقودُ انقلاباً ناعماً على السلطة في تونس، موضحاً أن الانقلاب ليس بالضرورة عملاً عسكرياً، بل «عمل تسلطي غير شرعي من شأنه النيل من قواعد تنظيم الهيئات القائمة، أو من سير أعمالها أو صلاحياتها، بحسب فقهاء القانون الدستوري». ولتجاوز هذا الصراع، يقترح الشابي الذهاب إلى استفتاء بشأن كل هذه الثغرات القانونية، بكل ما يمثله ذلك من «خطوة تمهيدية لإجراء انتخابات عامة مبكرة، تكون مسبوقةً بتعديل القانون الانتخابي، حتى لا تنتج تونس المشهد السياسي السابق نفسه»، وفق تعبيره. أنصار الرئيس قيس سعيد والقوى السياسية المؤيدة له يعتبرون الحديث عن الانقلاب توظيفا سياسيا من خصوم سعيّد، لأن خطابه، في رأي القيادية في حركة الشعب والنائبة في البرلمان ليلى الحداد، هو نقاشٌ دستوريٌّ لا يمكن اتهامه بمقتضاه بالانقلاب، خصوصا في ظل ربطه بزيارته أخيرا إلى القاهرة، ومحاولة بعضهم رميه بمحاولة استنساخ تجربة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

> من الضروري أن يحرص الفاعلون في المشهد السياسي التونسي على ضرورة النأي بالمؤسستين العسكرية والأمنية عن الصراعات

ما السبيل إذاً لتجاوز أزمة الحكم في تونس؟ من الضروري أن يحرص كل الفاعلين في المشهد السياسي التونسي على ضرورة النأي بالمؤسستين، العسكرية والأمنية، عن الصراعات والمناكفات، لما يمثله ذلك من مخاطر على أمن البلاد واستقرارها. وقد أصبح السعي إلى تشكيل المحكمة الدستورية أكثر من ضرورة لتجاوز التأويلات الشخصية للدستور، على الرغم من صعوبة إنشائها وسط الانقسامات السياسية الحادّة. من الضروري أيضا أن ينتبه التونسيون إلى أنه لا حل لأزمتهم إلا بالحوار، والتنازلات. ذلك الطريق وحده كفيل بحل أزمة الثقة بين الرئاسات الثلاث. (الجمهورية، البرلمان والحكومة).

حوارٌ، للمجتمع المدني نصيبٌ في تفعيله وتحريكه، يتقدّم صفوفَه اتحادُ الشغل، ومنظماتٌ اجتماعيةٌ وهيئاتٌ مدنية، كما كان الأمر في العام 2013، حين قاد الحوار إلى حل توافقيٍّ جنّب البلاد انقساما سياسيا حادّا، وأهّل المنظماتِ الأربع الراعية للحوار لنيل جائزة نوبل للسلام.

(إعلامي جزائري)

كاريكاتير
عماد حجاج

القدس عروس عروبتكم

محمد صالح المسفر

يا مدينة بيت المقدس، تركوك، حكامنا الميامين، لتستبيح عرضك وحرماتك وتحطم كبرياءك جحافل مواليد مفرخة «الكيبوتس». يا مدينة العرب الغابرين والحاضرين، يا دار عيسى بن مريم، موطن دعوته وحواراته مع الطغاة. يا موئل الرسول محمد في معراجه ومسراه. يا أخت مكة والمدينة. تركوك، حكامنا الميامين، ليعبث بك قطعان المستوطنات المدجّجون بالسلاح عشية ليلة القدر، ليفرّقوا جمع العابدين الساجدين من أبناء فلسطين، ويخرجوهم من محراب العبادة بالقوة المسلحة.

2

سيُعقد مجلس جامعة الدول العربية للنظر في مسألة الاعتداء على أهلنا في القدس، وستجتمع منظمة العمل الإسلامي للهدف نفسه، والناتج عن اجتماع المؤسستين شجب وإدانة، ومناشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة كبح جماح العدوان الإسرائيلي، والرابح إسرائيل، لأن حلفاءها من العرب لا يريدون كبح جماحها في هذه المعركة.

استثير «الزعيم!»، محمود عباس، فبادر يدعو مجلس الأمن في نيويورك، لإنقاذ أهل القدس وحي الشيخ جرّاح من عدوان قطعان المستوطنات الصهاينة، وهو يعلم علم اليقين أن مجلس الأمن لا جدوى من قراراته، ما لم تسندها القوة العربية والإسلامية. كان القرار الواجب أن تتخذه السلطة العباسية لحماية المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية ومدينة القدس من عبث الصهاينة وعدوانهم أن تُلغي الاتفاقات الظالمة التي وقعها الجانب الفلسطيني مع القيادات الإسرائيلية، منذ «أوسلو» في 1993. وأن يعلن المصالحة الفورية مع أهل غزة، وأن يسمح بمقاومة العدوان الإسرائيلي على سكان الضفة الغربية، ولو بالحجر والمقلاع. سلطة رام الله هي التي يجب أن تُحاسب فلسطينيا وعربيا على عدم حماية الشعب الفلسطيني وممتلكاته وتراثه التاريخي من عبث العابثين وقوى الاحتلال. السلطة التي لا تستطيع حماية شعبها والحفاظ على سلامة أراضيها ليست جديرة بأن تحكم. وعلى محمود عباس أن يتنحى عن قيادة الشعب الفلسطيني، لصالح القوى التي ستأخذ على عاتقها التصدّي للعدوان الإسرائيلي وإزالة المستوطنات وتحرير الأرض وحماية المقدسات الإسلامية في فلسطين.

3

كانت دولة قطر أول من بادر، عربيا، ودان العدوان الإسرائيلي على المصلين في الحرم القدسي الشريف وحي الشيخ جراح بأشد العبارات. ولو كان بينها وبين إسرائيل أي علاقات دبلوماسية لقطعتها، ولجمّدت كل مجالات التعاون مع الكيان الإسرائيلي، تضامنا مع الشعب الفلسطيني، كما فعلت عام 2008 على إثر العدوان الإسرائيلي على غزة. ولقد دعت دولة قطر على لسان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجيتها، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، المجتمع الدولي إلى تحرّك جاد وفعال وعاجل، لوقف تلك الممارسات التي ترقى إلى اعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

بمواقفها النبيلة تجاه القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من الحصار المفروض من بعض الدول العربية، إلى جانب إسرائيل، على قطاع غزة، أرسلت قطر منحتها إلى مائة ألف أسرة فلسطينية في قطاع غزة هذا الأسبوع، في وقت تحاصر دول عربية أهلنا في القطاع، وتحجُب عنهم كل عون، تحت ذريعة محاربة حركة حماس التي تتصدّى لكل عدوان إسرائيلي.

الواجب الديني والإنساني والعربي يقتضي من دولتين خليجيتين قطع علاقتهما حديثتي العهد مع إسرائيل، لإشعارها بأن الاعتداء على الشعب العربي الفلسطيني ومقدساته، والعدوان على أي قطر عربي، خط أحمر لا يجوز لأي كيان تجاوزه. وقرار مثل هذا يمنح تلكما الدولتين المنخرطتين في علاقات مع هذا الكيان العدواني قيمة عربية ودولية يعتد بها، ولا يجب التذرّع بأن السلطة الفلسطينية، المغلوبة على أمرها، هي البادئة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، إنه عمل مدان بكل المعايير.

دوليا، دانت تركيا العدوان على الحرم القدسي، كما دانت الاعتداءات المتكرّرة منذ مطلع شهر رمضان، سواء في حي الشيخ جرّاح أو باب العامود أو أيٍّ من مدن فلسطين المحتلة، وكذلك إيران وباكستان. وسارت مسيرات شعبية في بعض عواصم العالم الإسلامي، احتجاجا على ما تفعله إسرائيل بأهلنا في الأرض المقدسة، إلا العواصم العربية، فقد ضربت عليها الذلة والمسكنة.

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

جراح حي الشيخ جرّاح

علي أنوزلا

في عز موسم الهرولة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي دشّنته دولة الإمارات في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تحت عنوان «صفقة القرن»، تغنّى المطبعون برواية ظلوا يردّدونها على أسماعنا لإقناعنا بصواب فعلهم، أن التطبيع هو الطريق الأوحد والأخير إلى السلام مع كيان غاشم مغتصب مجرم، وهو منزلة بين المنزلتين، ما بين الاستسلام لأمر واقع فرض بقوة الحديد والنار، أو الاستجداء للمحتل والتملق إليه، لعل وعسى بكل ما يفيد الفعلان من توسل مذل وتَرَجٍّ مهين. رواية المطبعين القريبة إلى السذاجة يصعب أن يقبلها العقل، أو يطمئن إليها القلب، أو يحترمها ذكاء من له القدرة على التمييز البسيط بين الغباء والخيانة، كانت وما زالت تقول إن فعل التطبيع سيمنح القدرة لأصحابه على التأثير على المحتل، ويمنحهم القرب منه التوسّل إليه، لثنيه عن مزيد من التنكيل بضحيته واغتصاب حقوقه. وهكذا تم ترويج الشعار الصهيوني المضلل والمخادع «التطبيع مقابل السلام»، لكن السلام مع دول بعيدة لم تُغتصب حقوقها ولم يُنكل بشعوبها، سلام بين من لا يملك مع من لا يستحق وعلى حساب أصحاب الحق المغيّبين.

وكان يجب أن ننتظر حتى ينتفض أهل حي منسي في مدينة القدس الشريف، الشيخ جرّاح، لتتساقط كل أوراق التوت عن عورات المطبّعين، ويعاد نَكْءُ الجراح التي لم تندمل قط منذ نكبة 1948، لنعيد اكتشاف حقيقة الكيان الصهيوني العنصري والمغتصب الذي قام على نهب الحقوق من أصحابها وتقتيلهم، حتى يخفي معالم جريمته التاريخية النكراء. وكأن هناك من بيننا من لا يزال يبحث عن دليل الإدانة للجرائم التاريخية، وتلك اليومية التي ترتكب عن سبق إصرار وترصد، بدعوى تنفيذ وصايا نصوص أسطورية، تبرّر للمغتصب جرائمه، وتمنحه شرعية مزيفة لطرد أصحاب الحق الأصليين، وتهجيرهم وتشريدهم واعتقالهم وقتلهم، عندما يرفضون أن يُخلوا بيوتهم ويهجروها طوعا واستسلاما لقطعان همج من المستوطنين القادمين من أصقاع الأرض، بحثا عن وهم كبير صنعته لهم آلة الدعاية الصهيونية، وزينته لهم نصوص أسفار توراتية مفترى عليها، ما أنزل الله بها من سلطان. لقد وضعت هبّة حي الشيخ جرّاح أنصار التطبيع والمهرولين إليه أمام التناقضات الصارخة التي تقوم عليها روايتهم المتهافتة على تبرير الاستسلام لعدو تاريخي غاشم، يصعب تغطية، وبالأحرى تبرير، فعله الاستيطاني والاحتلالي الهمجي. ووجد المتهافتون على التطبيع أنفسهم أمام خيارين صعبين، إما دفن رؤوسهم في الرمل، فهم «صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ»، لا يفقهون ولا يبصرون ولا يسمعون ولا يرجعون، أو «مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ»، مثل الشاة العائرة بين غنمين، ضُرب على سمعهم، فهم لا يسمعون، وختمت على أبصارهم غشاوة، فأصبحوا متحيّرين في أمرهم، يعلمون أنهم يعملون السوء بغير جهالة، ولكنهم لا يتوبون، مثلهم مثل من تبوّل في الموقد الذي ينير طريقه، فصار تائها في سيره حائرا من أمره، ومتعجرفا متكبّرا، لا يريد الاعتراف بخطيئته.

عندما أراد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة تبرير تطبيع علاقات بلاده مع الكيان الصهيوني، قال، بسذاجة مذهلة، إن مكتب الاتصال المغربي، الذي اعترف بأن المغرب ظل يحتفظ به في تل أبيب، ويدفع إيجاره شهريا، على رغم قطع المغرب علاقاته رسميا مع الكيان الصهيوني، طيلة العقدين الماضيين، كان يقوم بـ«أدوار إيجابية» في التوسط بين بعض الباعة الفلسطينيين المتجولين أو أصحاب محلات تجارية صغيرة، عندما كانوا يلجأون إليه مشتكين من مضايقات سلطات الاحتلال، فيتوسط لهم لدى الإسرائيليين! كان هذا لسان حال الوزير المغربي، المتلهف إلى التطبيع. وصدر تصريحه في عز «موسم التطبيع» تحت الرعاية الأميركية غير المباركة، فماذا كان جواب حكومة بلده التي يرأس عاهلها «لجنة القدس»، وهو يرى المقدسيات والمقدسيين يُهانون ويذلّون ويشرّدون ويعتقلون ويقتلون؟ بعد صمت طويل لم يسعف أصحابه في إخفاء حرجهم وخذلانهم، صدر بيان خجول، وليته لم يصدر، يدعو الضحية إلى الحوار مع جلادها للتنازل له عن بيتها من دون حتى أن يضمن له كفّ شرها الذي يلاحق الفلسطينيين في الملاجئ والشتات لانتزاع هويتهم الوطنية، بعدما انتزع منهم أرضهم الفلسطينية.

> وضعت هبّة حي الشيخ جرّاح أنصار التطبيع والمهرولين إليه أمام تناقضاتهم الصارخة

وعلى الرغم من مآسي أهالي حي الشيخ جرّاح، ومعهم آلاف المقدسيين والفلسطينيين الذين هبّوا إلى نجدتهم، وسقط منهم الشهداء والجرحى والمعتقلين، إلا أن الفضل يعود لهم ولصمودهم الذي فتح أعين العالم على حقيقة الكيان الصهيوني الغاصب، عندما أعاده إلى طبيعته الأولى التي قامت عليها دولته العنصرية كيانا محتلا، وأعاد إلى القضية الفلسطينية وهجها الإنساني والعالمي، قضية عادلة لشعب مظلوم، لكنه جبار صامد لا يقهر. وفي المقابل، إذا كان لهبّة حيٍّ صغير في القدس أن تفعل فعلتها في واقعنا المتخاذل والمتواطئ بصمته، وتعرّي زيف كل خطابات التطبيع والاستسلام، فإن الفضل الكبير لأهل هذا الحي سيبقى هو كل هذه الجراح غير المندملة التي فتحوها في وجداننا ووعينا التاريخي، حتى لا ننسى التمييز بين الجلاد والضحية، وبين الصديق والعدو والصديق ذي الوجهين الذي لا هو صديق ولا هو عدو.

(كاتب وإعلامي مغربي)

الحوار السعودي الإيراني... تكتيك أم استراتيجية؟

علي العبدالله

جاءت أخبار بدء الحوار السعودي الإيراني مفاجئة، وعلى الضد من المناخ السائد، حيث المواجهة الإعلامية والدبلوماسية والسياسية بينهما محتدمة، فقد كان ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، قد وصف المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله علي خامنئي، بـ «هتلر الجديد»، وهدد بنقل المعركة إلى داخل إيران، ما لم توقف تدخلها في الشؤون السعودية والعربية. وكانت ضربات إيران وأذرعها الميليشياوية في اليمن والعراق بالصواريخ البالستية والمسيّرات على الأراضي السعودية في ذروتها.

قبلت السعودية الدخول في الحوار مع إيران، والانخراط في عملية «استكشاف» فرص الوصول إلى اتفاق للحدّ من التوتر في المنطقة، وفق تصريحات مسؤوليها، في لحظة سياسية دقيقة في ضوء معطياتٍ مقلقة. أولها ردّة الفعل الأميركية الفاترة التي أعلنتها إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، على الضربة الجوية والصاروخية الدقيقة والمدمرة التي استهدفت منشآت أرامكو في بقيق وخُرَيص شرقي المملكة يوم 2019/9/14، وتسببت بتوقف إنتاج الشركة الكبرى في العالم بنسبة 50%، وأثرت على إمدادات النفط في السوق العالمية تأثيراً كبيراً أدّى إلى ارتفاع الأسعار، والتي (ردة الفعل) تتعارض، بشكل صارخ، مع التطابق في السياسات والتنسيق الوثيق في المواقف بين الحليفين. وثانيها تصاعد عمليات استهداف الأراضي السعودية، بالمسيّرات والصواريخ البالستية، كالمنشآت النفطية والمطارات والقواعد العسكرية في جدّة وجازان ونجران وخميس مشيط والعاصمة، الرياض، من الحوثيين، بالتوازي مع الضغوط الأميركية على إيران، في إطار ما سمّيت «الضغوط القصوى»، أقرّت بيانات الجيش السعودي بأن ما لا يقل عن 860 صاروخاً وطائرة مسيّرة أطلقت بين مارس/ آذار 2015 وفبراير/ شباط 2021 نحو أراضي المملكة، وعدم نجاعة وسائط الدفاع السعودية في مواجهتها، والحد من أضرارها مع تكلفتها العالية. وثالثها، دخول أذرع إيران في العراق على خط التهديد والوعيد وتنفيذ ضربةٍ جويةٍ بالمسيّرات على الديوان الملكي السعودي (قصر اليمامة) في الرياض، يوم 2021/1/23. ورابعها، ولعله الأكثر إيلاماً، سياسة الإدارة الأميركية الجديدة، وتوجهها بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، في سياق تقليص التزاماتها نحو الإقليم، وما يعنيه ذلك من رفع العقوبات الأميركية عن الأخيرة، وامتلاء خزينتها بمليارات الدولارات المجمّدة في البنوك المركزية لعدد من الدول؛ ما يسمح بتمويل أذرعها في المنطقة والتوسع في مشاريعها العسكرية، بما في ذلك استيراد أسلحة متطوّرة، وعودتها إلى السوق النفطية؛ ما يعني تراجع حصة المملكة في هذه السوق، مع احتمال تراجع في الأسعار في ضوء التنافس وزيادة المعروض، وفكّ عزلتها الدولية، ما يعزّز مكانتها الإقليمية. خامسها، وأخيرها، رفع الإدارة الأميركية الجديدة راية حقوق الإنسان، وجعلها معياراً لسياستها الخارجية والعلاقات مع الدول، بما في ذلك الدول الصديقة، وبدايتها الخشنة مع المملكة، بإفراجها عن تقرير المخابرات الأميركية بشأن قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، والذي حمّل ولي العهد، محمد بن سلمان، المسؤولية، ورتّب امتناع الرئيس الأميركي، جو بايدن، في بداية ولايته، عن إجراء مكالمة هاتفية مع الأمير وتحدّثه إلى الملك سلمان بن عبد العزيز، متجاهلاً ما هو شائع أن الأمير هو الحاكم الفعلي.

أما إيران فلم تأتِ موافقتها على الدخول في الحوار مع المملكة وليدة حالةٍ ضاغطة، فهي، على الرغم من وطأة العقوبات الأميركية الثقيلة، وآثارها الاقتصادية الخطيرة، والتوتر السياسي والاجتماعي الداخلي على خلفية الاستقطاب السياسي المتصاعد بين المتشدّدين والإصلاحيين على خلفية الانتخابات الرئاسية المنتظرة في الشهر المقبل (يونيو/ حزيران)، وانتشار الفقر والحاجة، وجائحة كورونا التي فتكت بالمواطنين وشلّت الطواقم الطبية والمشافي، تمتلك مساحة للمناورة في ضوء إنجازاتها الجيوستراتيجية والجيوسياسية التي حققتها في العشرية الأخيرة، والتي مدّت بها حدودها السياسية خارج جغرافية البلاد بمساحاتٍ شاسعة، وإقامتها بنيةً تحتيةً راسخةً لمشروع نووي، قابل للعمل باتجاهين، سلمي وعسكري، وتطوير قدرات إنتاج صواريخ بالستية بعيدة المدى، ومسيّرات متعدّدة الاستخدامات، وتعزيز هذه الإنجازات باتفاقاتها مع الصين وروسيا، ما وفّر لها أوراق قوة كثيرة، وأوراقاً تفاوضية وازنة، بل أتت بدافع محدّد: التهدئة مع المملكة مدخلاً لخلط الأوراق، بدءاً من تمرير محادثات فيينا بشأن برنامجها النووي بأقل قدرٍ من التنازلات، وصولاً إلى تعزيز دورها الإقليمي، عبر الدعوة إلى إقامة نظام أمن إقليمي، يفترض انسحاب القوات الأجنبية من الخليج، فالانخراط في حوار مع المملكة، وإبداء مستوى من الإيجابية والمرونة سيدفع الأخيرة إلى التخلي عن مطلبها، المشاركة في المحادثات النووية، لأن مشاركتها ستعيق التوصل إلى اتفاق، وستزيد من الشروط والقيود على البرنامج، وسيفرمل توجّهها المضمر إلى الاتفاق مع إسرائيل، في إطار ما سمي الاتفاق الإبراهيمي للسلام، والذي ينطوي على خطر قيام تحالف دفاعي إقليمي تشارك فيه إسرائيل، فتجد فيه الأخيرة فرصةً لنشر موارد وقوات عسكرية على حدودها، يرفع من قدراتها الردعية، ويضعف من قيمة الموارد والقدرات العسكرية الإيرانية الردعية والتفاوضية قرب حدودها، وسيُخرج الملف الإقليمي من التداول الدولي. فالاتفاق مع المملكة،

المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي اعترف بالحوار مع السعودية (فرانس برس)

> ليس الحوار بين الرياض وطهران أكثر من حاجة مرحلية لهما، فأسباب العَداء العميقة راسخةٌ في نظرة كل منهما إلى الأخرى

وفتح مجال تقاسم النفوذ في العراق وسورية ولبنان، مع الاحتفاظ بالحصة الكبرى، ووقف الحرب في اليمن، تمنحها فرص التأثير على سياسات المملكة ومواقفها في ملفات إقليميةٍ كثيرة، خصوصاً تحريضها الولايات المتحدة ضدها.

هنا لا بد من الإشارة إلى التباين الواضح والصريح بين خلفية موقف كل من الطرفين في قبولهما الحوار، فالسعودية التي استنزفتها الحرب في اليمن، التي دخلت عامها السابع، وزادت جائحة كورونا والإغلاقات على مستوى العالم أعباءها الاقتصادية، ما اضطرّها إلى اتخاذ إجراءاتٍ تقشفيةٍ وصفتها بـ «المؤلمة»، تريد الخروج من هذا المستنقع الذي تحول إلى عبء سياسي وأمني، خصوصاً بعد تحوّلها إلى نقطة خلاف مع الإدارة الأميركية الجديدة التي أوقفت دعمها هذه الحرب على المستويين العسكري واللوجستي، تدرك أن مفتاح وقف الحرب ليس في يد الحوثيين وحدهم، بل في يد طهران قبلهم، فالحوار مع إيران فرصةٌ للتباحث في حل ملفاتٍ كثيرةٍ عالقة، في مقدمتها الحرب في اليمن، على أمل الاتفاق بشأن هذا الملف، باستثمار حاجة إيران لمناخ هادئ خلال فترة مفاوضاتها فيما يتعلق ببرنامجها النووي؛ وقد تجلّى ذلك في تأييدها العلني الاتصالات غير الرسمية التي تجرى بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الملف النووي، وفتح ملف الصواريخ البالستية وأذرع إيران في الإقليم بعد ذلك. في حين رأت إيران في الحوار مع السعودية، التي ترى فيها خصماً وجهة فاعلة في تحريض الولايات المتحدة ضدّها، فرصةً لتبديد مخاوفها، ومخاوف دول الخليج العربية الأخرى، ما يعزّز موقفها في المباحثات بشأن الملف النووي، ويسهل الاتفاق مع الولايات المتحدة حوله، ورفع العقوبات الاقتصادية، بحيث تعود إلى سوق النفط وتحصل على أموالها المجمّدة بشروط مواتية.

يبقى أن الحوار، كما تفيد المعطيات، ليس أكثر من حاجةٍ مرحليةٍ لكلا الطرفين، وأن أسباب العداء العميقة راسخةٌ في نظرة كل منهما إلى الأخرى، على خلفية التباين المذهبي: سني شيعي، وتنافس جيوسياسي جسّده صراعهما على النفوذ في الدول الإسلامية، وسعي كل منهما إلى استقطاب حلفاء وأتباع فيها.

(كاتب سوري)

ما هو قبل المقدّس في القدس

أرنست خوري

الحدث المقدسي يفتح عيوناً كثيرة أغمضها التعب والأخطاء والملل واليأس حيال قضية فلسطين بما هي مسألة تحرّر وطني عالقة. في ما يجري اليوم تكثيف لكل ما يخص الحكاية: تهجير أصحاب الأرض من منازلهم، هذه المرة ليس من خلال القتل والمجازر، بل من خلال ما يحب العالم أن يسمعه: المحاكم و«سلطة إنفاذ القانون»، أي جنود وعناصر شرطة يطبقون المبادئ التأسيسية لإسرائيل: التمييز العنصري، التغيير الديمغرافي، محو أثر السكان الأصليين، التهويد، تأبيد حكم الأبرتهايد لكي يصبح «عادياً»، واستعمار كل الأرض. وما أدراك كيف تكون القرارات القضائية في مكان مثل إسرائيل، حين يتعلق الأمر بغير إسرائيليين أولاً، وبغير يهود ثانياً، وبفلسطينيين ثالثاً، ممن يشكل وجودهم تذكيراً يومياً بفضيحة دولة قامت على أرض لها أصحاب، وعلى أجساد بشر أُحِلَّ أناس مكانهم بكل أشكال العنف. حصل ذلك في معظم الأرض الفلسطينية منذ نكبة 1948، وقد حطّ رحاله في القدس منذ 1968. صحيح أن أي بقعة في غزة أو في النقب أو في أريحا تساوي أهميتها نظرياً أيّ شبر في الخليل أو في يافا أو الجليل أو القدس، إلا أن «حتميات» التاريخ والجغرافيا (إن وُجدت) وصدف الحياة والأديان، كلها جعلت من القدس شيئاً له ما يسمونه «خصوصية». قد يكون في ذلك ظلم، إلا أن الأمور تسير على هذا النحو دائماً، وإلا ما كان هناك شيء اسمه عاصمة أو مركز. تكثيف عناصر قضية ما، لا بد أن تكون له نقطة ارتكاز، يُفضل أن تقع جغرافياً في وسط البقعة، لكن ذلك لم يعد شرطاً. الحدث المقدسي إذاً لا هو مفاجئ ولا هو طارئ ولا غريب. جولات مواجهة الاضطهاد العرقي في المدينة لم تهدأ منذ 53 عاماً، والمنازل ظلت في القلب منها. حتى الانتفاضات التي اتخذت من المسجد الأقصى عنواناً عريضاً لها، فإنها لم تكن ردة فعل دينية مقدسة بالنسبة إلى كثيرين، بل مسألة منازل ووجود لبشر في أرضهم. الدفاع عن هذا المكان بالنسبة إلى مسلمين ولغير مسلمين كثيرين، لعرب ولغير عرب أعدادهم وازنة، ليس دفاعاً عن إلهٍ أو دينٍ لا يحتاجان لدفاع من أحد على كل حال. الدفاع عن المسجد حتى بالنسبة إلى غير مؤمنين يصبح نخوةً تتصل بالوجود، أي إن هذا المبنى هو لنا، أكنا نرغب في أن نصلي فيه أو اعتبرناه رمزاً عمرانياً عاماً أو تجسيداً ثقافياً لهوية شعب، فهو لنا، ملكية عامة وخاصة في آن واحد، كان يمكن أن نفتحه لكل شعوب الأرض ودياناتهم لو كان المكان محرراً، لو لم يكن هناك مستعمِر يستوطنه ثم يعرض على أصحاب الأرض إذناً لهم بدخوله لساعة في اليوم أو لمرة في الأسبوع وبشروطه. عندما تُختصَر قضية الأقصى في حيّز ديني مقدس حصراً، سنخسر حتماً. الأقصى مثل القدس، قضية استعمار وإنسان وتهجير ومنازل وأصحاب أرض ومستوطن تفوّض المحكمة الإسرائيلية إليه إجبار صاحب المنزل في الشيخ جراح على إجلاء البيت، وإلا عاد في المرة الثانية بصحبة الجرافة والدبابة وشرطة مدججة بالسلاح لتنفيذ أحكام تستند إلى وثائق محرّفة أو مختلقة أو مبنية على أمر واقع فرضه الاحتلال منذ عقود بالإرغام على التوقيع والإجبار على البيع والمغادرة.

إنهم بضعة عشرات الآلاف من المقدسيين المقيمين في المدينة، لكنهم عبء على المستعمِر. التخلص ممن بقي منهم مسألة وجودية لإسرائيل. سرديتها لا تكتمل فصولها من دون شطب «الأغيار». من لا تُفتح عيناه أمام هذه الحقيقة، فهو لا عينين له. أما من يعترف بها، ثم يستدرك بأن كل الخطأ حاصل في طريقة «إدارة» القضية الفلسطينية، وأن الحل «سياسي» بعيداً عن النضال والمواجهة، فذاك غالباً لن يُسمع له صوت تعليقاً على الحدث المقدسي الحالي. غداً إن هدأت الأوضاع، سيبدأ هذا الفلان الكتابة والكلام من الصفر، وكأن شيئاً لم يحصل، وسيخبرنا أن منطق المواجهة هو ما أوصل الفلسطينيين إلى حيث هم. ستسأله عن الجدوى التي حصدتها مفاوضات الحل السلمي وعن رمي إسرائيل بنود أوسلو في المزبلة، حينها على الأرجح سيغيّر الموضوع، وسيصوّب على صواريخ تنطلق من غزة وتخطئ هدفها أحياناً.

سورية وتجربة الفيليبين الديمقراطية

مروان قبلان

ما الذي يدفع إلى الربط أو المقارنة بين بلدين يقعان في ركنين متباعدين من الأرض، لا قاسم مشتركاً بينهما في الجغرافيا أو الثقافة أو المجتمع أو السياسة؟ الفيليبين أرخبيل من الجزر (7640 جزيرة) يقع في جنوب شرق آسيا، يسكنه خليطٌ غير متجانس من البشر، ينتمون إلى 185 جماعة إثنية، لكل منها لغتها التي تميزها، وهويتها، وثقافتها وتاريخها الخاص، فيما تقع سورية في أقصى غرب آسيا، أراضيها متصلة جغرافياً، وسكانها متجانسون إثنياً (90% من سكانها عرب)، يتحدثون لغة واحدة (إذا استثنينا أقلية من الكرد السوريين في أقصى شمال شرق البلاد)، وتجمعهم ثقافة مشتركة وتاريخ واحد. ما الذي يغري، إذاً، في ضوء هذه الفروق الجوهرية، لمحاولة إيجاد رابط أو عقد مقارنة بين سورية والفيليبين؟ عامل واحد فقط يدفع بهذا الاتجاه، أن البلدين وقعا، في فترات مختلفة من تاريخهما المعاصر، تحت حكم فردي/ عائلي مستبد، وشهد كل منهما ثورة شعبية كبيرة، لكن نتائجهما جاءت متفاوتة على نحو واضح، نتيجة عوامل داخلية ودولية متعدّدة.

في 1986، ثار الفيليبينيون على حكم فرديناند ماركوس الذي حكم البلاد بقبضةٍ من حديد أكثر من عقدين (1965- 1986)، مستخدماً سلطاتٍ استثنائية، استمدها من قانون الطوارئ الذي فرضه خلال أكثر سنوات حكمه (1972 - 1983). خلال عقدين قضاهما في السلطة، أنشأ ماركوس وعائلته واحداً من أكثر النظم السياسية استبداداً وفساداً في القرن العشرين (اشتهرت زوجته، ايميلدا، مثلاً، بحبها الشديد للأحذية، وعندما سقط نظام زوجها وجدوا في قصورها آلافاً من أزواج الأحذية الجديدة).

كان ماركوس حليفاً قوياً للولايات المتحدة التي محضته دعمها، باعتباره عدواً شرساً للشيوعية. لكن إدارة الرئيس رونالد ريغان (1981-1989)، على الرغم من أنها كانت «مهووسة» بمواجهة «إمبراطورية الشر» السوفييتية في ذروة أيام الحرب الباردة، وغير مكترثة على نحو خاص بنشر الديموقراطية، إلا أنها قرّرت التخلي عن ماركوس ودعم التحول الديموقراطي في الفيليبين عندما اندلعت الثورة الشعبية، والسبب ببساطة أن المعارضة (على الرغم من أن ماركوس نكّل بها) تمكّنت من تقديم بديل ديموقراطي ليبرالي، قادته كورزون أكينو، زوجة المعارض البارز بنينو أكينو، الذي كان ماركوس قد قتله عام 1983. وساعدت المعارضة بذلك واشنطن على التوفيق بين مصالحها ومبادئها، ما أقنعها بالتخلي عن ماركوس ودعمها، بمعنى أن إدارة ريغان ضمنت، من جهة، أن تغيير النظام لن يؤدي إلى تغيير في السياسة الخارجية أو في تحالف الفيليبين معها في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وتخلّصت، من جهة ثانية، من عبء دعم ديكتاتور دموي فاسد.

في المقابل، وعلى الرغم من أن مردود نجاح الثورة السورية على مصالحها في المنطقة العربية كان أكبر، والقيود الدولية على حركتها أقل، إلا أن الولايات المتحدة تردّدت كثيراً في دعمها. ففي 2011 كانت الولايات المتحدة تتربع على عرش القوة في العالم، وكان بإمكانها أن تتخذ موقفاً أكثر قوة في دعم التغيير الديموقراطي في سورية التي بدأت ثورتها مدنية سلمية ضد نظام لا تكنّ له واشنطن وداً، وتعتبره مسؤولاً عن إزهاق حياة كثيرين من جنودها، في لبنان (تفجير مقر قيادة المارينز عام 1983) وفي العراق بعد عام 2003.

الواقع أن الولايات المتحدة «خافت» من الثورة السورية أكثر مما أعجبت بها، على الرغم من التضحيات الأسطورية التي قدّمتها لتحقيق الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية. وهي مسؤولة عن خذلان الشعب السوري في سعيه نحو الحرية، لكننا نحن أيضاً مسؤولون عن الفشل في مساعدتها على التوفيق بين مصالحها ومبادئها، باعتباره شرطاً أساسياً للحصول على دعمها.

«هيومن رايتس ووتش» وإسرائيل... ماذا بعد؟

كارم يحيى

بحلول سبتمبر/ أيلول المقبل، يكون قد مرّ عشرون عاماً على مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية، الذي أعاد، بفضل نضالية الانتفاضة الفلسطينية الثانية وجاذبيتها، وقوة دفع المنظمات غير الحكومية، وفي المقدمة حركات مناهضة العولمة الرأسمالية/ الليبرالية الجديدة، أعاد الاعتبار إلى حقيقة أن الصهيونية عنصرية. وبحق، كان «ديربان 2001» في المحصلة الختامية، وعلى الرغم مما شهده من صراعات دولية، ضربة معاكسة ضد خطيئة وجريمة عام 1991، أي إلغاء الأمم المتحدة قرار جمعيتها العامة رقم 3379 في 1975 الذي أدان الصهيونية بوصفها من أشكال العنصرية. واليوم، على مدى الأسابيع التي تفصلنا عن مناسبة إحياء الأمم المتحدة الأكبر والأهم لمؤتمر ديربان، يستحق الاهتمام والتفكير على نحو خاص تقرير كبرى المنظمات الحقوقية الأميركية، هيومن رايتس واتش، وصدر أخيراً، وحمل عنوان نسخته الإنكليزية (213 صفحة) وصف «الأبارتهايد»، ومع ترجمة إلى العربية تحت عنوان: «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد».

يتمنّى المرء أن يأخذ هذا التقرير/ الوثيقة الدولية اهتماماً ونقاشاً من مناصري الشعب الفلسطيني، يليق بأهميته وسياقه وتوقيته. فقد تنبهت صحيفة جيروزاليم بوست، من جانبها وبموقعها في صفوف اليمين الإسرائيلي، إلى أنها المرّة الأولى في تاريخ المنظمة الحقوقية الأميركية (43 سنة) يُوجَّه الاتهام إلى إسرائيل بجريمة الأبارتهايد. إلا أن هذا الحرج يتجاوز تل أبيب إلى سلطات ومؤسسات رسمية عربية. وفي الظن أن الصمت العربي الرسمي إزاء التقرير تتعدّد أسبابه. فالحرج هنا لا يتعلق وحسب بأن السلطات الاستبدادية في الدول العربية في حالة عداء مع حقوق الإنسان وتقارير (وبيانات) منظمة هيومن رايتس ووتش وغيرها بشأن ما ترتكبه من جرائم وانتهاكات ضد مواطنيها، ولطالما ظلت تغازل مشاعر الجماهير عندها باتهام المنظمة الحقوقية الأميركية بأنها «تخدم أهداف إسرائيل». بل يضاف إلى هذا أن التقرير، في لغته واستخلاصاته وتوصياته، ما يحرج المطبّعين والمتعايشين العرب مع عنصرية إسرائيل قدامى وجدداً، سواء من أسهموا في تمرير إلغاء القرار الأممي بعنصرية الصهيونية قبل ثلاثين عاماً، أو تبرأوا من هذا الإلغاء حينها. وربما كانت السلطة الفلسطينية، برئيسها ورئيس وزرائها ووزارة خارجيتها، هي الوحيدة في النطاق الرسمي العربي التي أصدرت رد فعل على التقرير إلى حينه. وصحيحٌ أنها رحبت به، لكنها تجاهلت التوصيات الموجهة إليها بوقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع السلطات الإسرائيلية، وبإدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الفصل العنصري والاضطهاد، في القانون الجنائي الوطني الفلسطيني. وهنا يحق التساؤل: هل لدى السلطة الفلسطينية، بما هو معلوم من أحوالها، تصور عن كيفية الاستفادة من مثل هذا التقرير والبناء عليه؟

لإدراك أهمية هذا التقرير، يتعين التذكير بتطورين مترابطين على المسرح الدولي. فمكتب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أعلن في مارس/ آذار الماضي فتح تحقيق بشأن الأوضاع في فلسطين. وهذا بعد شهر من قرار المحكمة أن ولايتها القضائية تشمل الجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية بكاملها، بما في ذلك القدس الشرقية، سواء المتعلقة بالفصل العنصري أو الاضطهاد. ويعكس نص تقرير «هيومن رايتس وواتش»، وتوصياته الموجهة إلى المحكمة الدولية والأمم المتحدة، طموحاً بأن يدرج هذا الجهد/ التقرير في صلب (وسياق) محاكمة عنصرية إسرائيل سياسات ومؤسسات وقوانين وممارسات ومسؤوليها وعقابهم، إلا أن هذه العملية التي انطلقت متأخرة متباطئة، وأصبح يعزّزها تقرير كبرى المنظمة الحقوقية الأميركية، تستأهل التفكير في بناء حركة إسنادٍ عالميةٍ تقوم أساساً على تحالفات بين مكونات المجتمع المدني في أنحاء الكرة الأرضية، وبما في ذلك تيارات داخل الحقوقيين ومناهضي العولمة.

تنفتح قراءة النص الكامل للتقرير على جملة ملاحظات، يمكن البناء عليها في مناصرة الشعب الفلسطيني. وعلى سبيل المثال، إنه يعترف بوحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاضطهاد والفصل والتمييز العنصري ونتائجه، سواء أكان في الضفة الغربية والقدس أو قطاع غزة أو فلسطين المحتلة عام 1948، أو حتى ما يزيد على خمسة ملايين خارج كل أرض فلسطين التاريخية. ويستخلص التقرير أن ما يواجهه الفلسطينيون ليس مجرّد احتلال تعسفي وحسب، بل تمييز وفصل واضطهاد على أسس وبدوافع وسياسات ممنهجة عنصرية، وإن لم يغفل مسؤولية سلطة الاحتلال عن الأوضاع اللاإنسانية للفلسطينيين، ولكونهم فلسطينيين في قطاع غزة، تماماً كما في الضفة الغربية والقدس وفلسطين المحتلة عام 1948.

وعلاوة على جهد فريقه المميز في جمع شهادات وأقوال من 40 مقابلة خاصة، وملاحظات وافرة خلال زيارات ميدانية متعدّدة، ودراسات حالة مهمة لمحافظة سلفيت من الضفة الغربية وقرية كفر عقب في محيط القدس الشرقية المحتلة ومدينة الناصرة في فلسطين 48، يستند التقرير إلى تراث يتضح كم أصبح مهماً ووازناً من عمل منظمات المجتمع المدني والحقوقي والمناهض للاحتلال في إسرائيل، فضلاً أيضاً عما أصبح عليه تراكم أعمال (ونتائج) نظيرتها الفلسطينية.

ويلفت النظر أيضاً هذا التأسيس المهم للجرائم العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، انطلاقاً من حقل القانون الدولي، بما في ذلك إحالات تاريخية على محاكمات النازية (نورمبرغ)، وصولاً إلى ميثاق نظام روما للمحاكمة الدولية 1998 وما تلاه. ومع هذا، لا يستخدم التقرير مطلقاً كلمة أو مصطلح «الصهيونية»، كأنه يتجنب حرج استخدامها بالسلب في سياق ثقافي استعماري أميركي غربي، ما زال يعتبرها زوراً «حركة تحرّر لليهود». وعلى النقيض من هذا التجنب والحرج، التقرير حافل بإحالاتٍ سلبيةٍ تدين عنصرية النصوص القانونية المؤسسة لإسرائيل وقادة الحركة الصهيونية، واعتباراً من عام 1948، وفي مقدمتهم بن غوريون. وقد أنعش التقرير الذاكرة العالمية، وليس ذاكرة الضحايا الفلسطينيين والعرب فقط باستشهادات من أقوالهم وأفعالهم العنصرية. والنص في ذلك لا يفرق عن حق بين رموز «الحمائم» و«الصقور» الإسرائيليين منذ 73 عاماً، ويضع تحت الضوء الدور العنصري لمؤسسات صهيونية لها سمعة تاريخية سابقة لتأسيس الدولة العبرية، وما زالت قائمة وفاعلة، كالوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي. وقد شخّص بالأمثلة المعيشة أمس واليوم استمرار تورّطها في السياسات والممارسات التمييزية العنصرية ضد الفلسطينيين، وعلى كامل أرض فلسطين التاريخية.

> يعترف تقرير «هيومن رايتس ووتش» بوحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاضطهاد والتمييز العنصري ونتائجه

> منظمة حقوقية أميركية كبرى تقدم خطاباً أكثر تقدّماً وتجاوزاً لبؤس الخطاب العربي الرسمي عن إسرائيل وعنصريتها

ينتهي التقرير بـ49 توصية، يتوجّه عديد منها إلى السلطات الإسرائيلية، ولا ينتظر بالطبع أن تنفذ واحدة منها، لكن تلك الموجّهة إلى المجتمع الدولي، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (ثمانية لكل منهما) تستحق الانتباه. فتقرير المنظمة الحقوقية الأميركية، نصاً وتوصيات، يعارض بوضوح «صفقة القرن» الترامبية واعتراف واشنطن بالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها. كذلك يضع الإدارة الأميركية الجديدة، برئاسة بايدن، أمام أكثر من اختبار، بتوصيته إصدار الرئيس بايدن بياناً رسمياً يعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين، فضلاً عن المناداة بربط المساعدات العسكرية والأمنية والاقتصادية باتخاذ السلطات الإسرائيلية خطواتٍ ملموسة، ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكاب هذه الجرائم العنصرية ضد الإنسانية، فضلاً عن المطالبة بتفعيل عقوبات ضد إسرائيل ومسؤوليها. وفي ذلك تمايز طالما تمت المناداة به بين واشنطن الرسمية، ومعها المجمع العسكري الصناعي ومصالح الشركات الكبرى، و«أميركا أخرى» تجتهد للسير في اتجاه معاكس للتراث الاستعماري الإمبريالي.. والعنصري أيضاً.

قيل الكثير في أن للأدبيات الحقوقية لغتها وأسقفها التي تختلف عن غيرها، ولكن يتعين الوعي هنا بأن منظمة حقوقية أميركية كبرى تقدم خطاباً أكثر تقدّماً وتجاوزاً لبؤس الخطاب العربي الرسمي اليوم عن إسرائيل وعنصريتها. كذلك يتعيّن أيضاً الوعي بهذا الاقتراب الحذر في أن يعكسه تقرير «هيومن رايتس ووتش» الجديد وتوصياته من الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل. هو بالفعل اقترابٌ حذر، كما هو حال تجنب التصريح بـ«الصهيونية»، وكذا التردّد والارتباك في الدعوة، بوضوح وبحسم، إلى إنفاذ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وأيضاً النأي عن المطالبة بوقف الهجرة الصهيونية اليهودية أو تقييدها. لكن بالقطع، إن شيئاً ما يجري في التيار الرئيسي بين منظمات حقوق الإنسان الأميركية والعالمية الكبرى تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وعنصرية المشروع الصهيوني كما تترجمه إسرائيل، ويجب التفكير والعمل من أجل استثماره والبناء عليه. وفي القلب والعين من هذا، سياقا المحكمة الدولية وإحياء عشرينية «ديربان». والمهمة ليست سهلة، في ظل غلبة الهجوم المضاد وشراسته على انتفاضات الشعوب وثوراتها في منطقتنا (الربيع العربي)، وما يصحبه من ضرب المجتمع المدني وتقويضه عندنا. لكنها تستحق التفكير والمحاولة.

(كاتب مصري)

كورونا... الاقتصاد والأخلاق والقيم الحضارية

سوسن جميل حسن

يتوجب على أعضاء البوندستاغ (البرلمان الاتحادي) الألماني باستمرار مواجهة قرارات صعبة من الناحية الأخلاقية، فمن يقدّم لهم المشورة؟ وهل يتمتعون بكامل الحرية في اتخاذ القرارات؟ تقول المادة 38 من القانون الأساسي (الدستور): النوّاب ممثلون عن الشعب، لا يخضعون لأية أوامر أو تعليمات، وإنما يخضعون فقط لضميرهم. وفي هذه العبارة إحالة صريحة إلى الأخلاق، «كحال برلماناتنا الأخلاقية». صحيحٌ أن الواقع يشير إلى أنه، في أحيان كثيرة، تمارس رئاسة الكتلة البرلمانية نوعًا من الضغط على أعضائها، لكن في وسع أي نائب أن يرفض التصويت على القرار من دون محاسبة أو ملاحقة.

الأخلاق منظومة قيمية تتشكل عبر التاريخ من خلال تجارب الشعوب، وتصبح أحد، وربما أهم، أركان الثقافة العامة الناظمة للحياة، لها سطوة كبيرة غير منظورة على سلوك الأفراد والجماعات، وهي حاملة قيما إيجابية ونبيلة، وفق المفهوم الإنساني، باعتبارها شأنًا إنسانيًا حصريًا، من خير وجمال وكرامة ونبل وشهامة ومحبة وتسامح وغفران وتعاطف، إلى ما هنالك من قيم. لكن سطوتها، على الرغم من فاعليتها الفائقة لا تصل إلى درجة القانون، وإلّا ما احتاجت البشرية إلى قوانين. هي تفعل فعلها في الحياة الموازية للمجتمعات، وعند المساس بقيمها الجوهرية بشكل صارخ، فإن الشعوب تنهض للدفاع عنها، وربما تكون، في بعض اللحظات أو التمظهرات، نقطة سجالية يختلف حولها المجتمع، خصوصًا في ما يتعلق بالقضايا الراهنة أو المستجدّة، فهذه تحتاج وقتا كافيا من أجل فهمها ومعرفة طريقة التعاطي معها. وهنا يأتي دور المشرّعين الذين تلقى عليهم المسؤولية العلمية والاجتماعية والتنظيمية والأخلاقية لإقرار الإجراءات التي تضبط السجال الدائر، بعد الاستئناس برأي أصحاب الاختصاص، وذلك بناء على علم الأخلاق، وبموجب ما يضمنه الدستور من مبادئ الحق والحرية والإرادة الشخصية والمساواة وغيرها. هذا ما يحصل، ويجب أن يحصل، في المجتمعات الحيوية، وفي الدول المتطوّرة التي تضع نصب عينيها المواطنين غاية للتنمية والتطور. وهذا ما حصل ويحصل اليوم في بعض الدول، ومنها ألمانيا، بعد دخول العالم مجتمعًا في أزمة كورونا. وهنا يأتي دور ما يُسمى مجلس الأخلاقيات الألماني، والذي يهتم بالموضوعات المركزية الحيوية التي تلامس الوجدان العام والمفهوم العام لدى الشعب، إذ يقدّم المشورة اللازمة لهذه القضايا، وهو مجلسٌ يعيّن رئيس البرلمان الاتحادي أعضاءه، ويضم اختصاصيين في مجالات متنوعة، منها القانون والطب والفلسفة والاجتماع وغيرها. وكان لهذا المجلس دور فعال ومهم في هذه الأزمة العالمية، بداية عندما دار السجال بشأن إلزامية التلقيح، إذ كان عليه البتّ بهذا الأمر، وقد عارض المجلس مبدأ الإلزام، ثم تحديد برنامج التلقيح من حيث الأولويات، انطلاقًا من حقّ تقرير المصير ومراعاة مبادئ العدالة والمساواة. وكان رفض الإلزام مبنيًا على دراساتٍ علميةٍ أيضًا حينها، إذ يجب توفّر مزيد من المعلومات والمعارف حول ما إذا كان الملقّحون غير قابلين بالفعل لنقل العدوى إلى غيرهم. ويمكن فرض هذا الإلزام في سياقاتٍ خاصة، كأن لا تتوفر طريقة أخرى لحماية الأشخاص غير المحصّنين والأكثر عرضة للإصابة، كما صرّحت رئيسة مجلس الأخلاقيات الألماني، أليني بيوكس.

لقد لعبت أزمة كورونا دورًا مهما في الحياة السياسية الألمانية، وها هي تفرض معاييرها على الانتخابات المقبلة، إذ بحسب استطلاعات الرأي فإن حزب المستشارة أنجيلا ميركل، الحزب الديمقراطي المسيحي، يتراجع، ويصعد حزب الخضر. وبموازاة ذلك، يدور نقاش ينظر إلى المستقبل، ويعود السجال حاميًا في الوقت الحالي، في ظل تنامي أصواتٍ تطالب بمنح امتيازاتٍ للملقّحين. ويخرج مجلس الأخلاقيات إلى الأضواء من جديد، وهو يعبّر عن مناهضته رفع القيود عن الأشخاص الذين تلقوا التلقيح، مثلما عارض منح الأولوية للرياضيين المشاركين في المنافسات الدولية ويمكن التنبّؤ بنتيجة مستقبلية بأن التلقيح سيصبح إلزاميًا في المستقبل بطريقة التفافية، عندما تبدأ الفعاليات الاقتصادية تفرض شروطها ومن ضمنها بطاقة اللقاح.

السجال مستمر على مستوياتٍ متعدّدة، وفي غالبية البلدان الأوروبية، كذلك البلدان التي بدأت اقتصاداتها بالتهاوي، فشركة الطيران الأسترالية أعلنت أنها ستقبل، في بعض الرحلات، فقط الأشخاص الملقّحين. وبلدان أخرى تعتمد أسلوب تعامل أقل تردّدًا، والحكومة البريطانية تفكّر في حلول فنية، ومنع رافضي التطعيم مثلا من دخول المطاعم. وفي الولايات المتحدة، تعمل بعض الشركات، مثل IBM على إصدار دفاتر تلقيح رقمية، وأعلنت روسيا أنها ستُدرج، ابتداء من يناير/ كانون الثاني المقبل، هذا النوع من الدفاتر. ورئيس بلدية موسكو عرض على الملقحين تسهيلاتٍ في الحياة اليومية، كما جاء في تحقيق نشر في موقع دوتشه فيليه. أمّا العلماء فشريحة كبيرة منهم يفضّلون عدم الخوض في سجالات من هذا القبيل، إذ ما زال الوباء في مرحلة الفوران، والفيروس يتحوّر في حربه مع البشر، ويحاول تقوية دفاعاته ووسائله الهجومية، والمؤسسات العلمية والبحثية ما زالت تجمع البيانات وتدرس، لكن الاقتصاد نفد صبره، والمال نهم وشره ومتطلّب كي ينمو ويتغوّل أكثر، لذلك نرى أن هذه الحكومات تعمل كخلية النحل، أو بدأب النمل من أجل التعامل مع الأزمة العالمية ونتائجها. وفي الوقت نفسه، من أجل ضمان استقرار دولها والحفاظ على حياة شعوبها وتأمين حقوقهم واحتياجاتهم، بمتابعة الواقع وما ينجم كل يوم من مستجدّات، ومتابعة الشارع وما يمور به من حراكات. وهناك مظاهرات عديدة بمطالب مختلفة، تنقطع منذ الجائحة الأولى، ولم يعد الأمر يقتصر على التعامل مع كورونا والإجراءات المتّبعة لكبح جماحه، كالقيود المفروضة والإغلاق وحظر التجوال والسفر، بل تعدّت المطالب هذا المستوى، لتخرج مظاهراتٌ للأحزاب اليسارية، ومن يتلاقى معها، تطالب بحصر ملكية المؤسسات التعليمية والمشافي، وغيرها من المرافق العامة في الدولة، كذلك فرض ضرائب أكثر على الأغنياء، من أجل استمرار حياة الشعوب بالحد اللائق من الكرامة الإنسانية. وهذا طبيعي في ظل الاختناق الذي تعاني منه البشرية، بعدما فرض عليها النظام العالمي نمط حياةٍ على مقاسه.

> الشعوب المنتهكة في حياتها وأرواحها وأوطانها خارج معادلة اللقاحات، وخارج معادلة التصنيف

> ما زال الوباء في مرحلة الفوران، والفيروس يتحوّر في حربه مع البشر، ويحاول تقوية دفاعاته ووسائله الهجومية

لكن، وبالعودة إلى الأخلاق، أين هي أخلاقيات العالم المتقدّم من مشكلات الشعوب الفقيرة المهمّشة الرازحة تحت عبء مشكلاتها التنموية والحياتية والتعليمية والصحية، وزيادة منها ما تحرقها الحروب منذ سنوات، كحال منطقتنا العربية؟ العالم الضالع في مأساة هذه الشعوب يريدها شعوبًا مستهلكة فقط، مفتوحة لأسواقه، ابتداء من السلاح، وليس انتهاء بدقيق الخبز، بعد نهب ثرواتها وخيراتها ووضع يده على مواردها وبسط نفوذه وسيطرته؟ العالم الذي يتمسّك بالقيم الأخلاقية، ويحيل أمر اللقاحات، وطريقة التعامل مع من تلقوها ومع غيرهم، من منطلق مبادئ الخير والعدالة والمساواة والحقوق؟ أم للفرد قيمة إنسانية فقط، إذا كان من مواطنيها، بينما الشعوب الأخرى لا ترقى إلى هذا المستوى؟ البشرية برمتها خاضعةٌ للعالم القوي، يعيد تشكيل نفسه، وينهض من كل أزمةٍ تعترضه بأدوات سيطرة وامتلاك أقوى وأشد وأكثر بعدًا عن القيم والأخلاق في كل مرّة. وها هو اليوم اقتصاد كورونا يعيد تشكيل العالم وفق أجندته، ويتحكّم بالمصير مالكو الشركات المصنعة للقاح، وحيتان الشركات والمنصّات الرقمية في العالم، وليست المنظمات التي ابتدعها وأرسى قواعدها ومنحها مجالات عمل ومهام سوى أدوات تضليل بيده، يتحكّم بها كما يريد، من الجمعية العامة للأمم المتحدة وما ينبثق منها من منظمات دولية، ومجلس الأمن ومنظمات حقوق الإنسان والصحة والتجارة والثقافة وغيرها، كلها مرتهنة في قراراتها إلى سياسات المجتمع الدولي والقوى التي تمثله، كلّها مفصّلة على مقاسه، ومقاس نزوعه نحو السيطرة والتملّك وإدارة الصراعات في العالم.

هذه الشعوب المنتهكة في حياتها وأرواحها وأوطانها خارج معادلة اللقاحات، وخارج معادلة التصنيف. هي مرصودةٌ للاستثمار والنهب فقط، وتمكين أنظمةٍ تديرها بفاشية لم يعهدها العالم الحديث، فاشيةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ ودينيةٍ واقتصاديةٍ وثقافية، تبقي دولها فاشلة، وشعوبها مشلولة. لا يخجل هذا المجتمع الدولي عندما يحاضر بالقيم والأخلاق والحقوق والتضامن، هو يكيل بمكيالين إن لم يكن أكثر، ونحن ما زلنا في استنقاعنا المديد، وكورونا يختال في هوائنا، ويحصد ما يحصد بلا ضجيج، فموتنا لم يكن يعني المجتمع الدولي قبله ليهتم به اليوم، نحن نُقتل بطرق لا تعدّ أمام أعينه، ولم يسعَ إلى منع الموتَ عنّا، لأنّنا جزء أساسي من لعبته الخبيثة، فهل الأخلاق ضامنة للحضارة الإنسانية؟

(كاتبة سورية في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads